

العنوان: "تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على التحصيل الدراسي لدى الطلبة الجامعيين" – دراسة ميدانية على عينة من طلبة كليتي العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قلمة ٨ ماي ١٩٤٥ والشاذلي بن جديد بالطارف

الباحث: حريزي عبد الحميد

الجامعة: جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ – قلمة (الجزائر)

التخصص: علم الاجتماع – اتصال (ضمن حقل الإعلام الرقمي)

سنة المناقشة: ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (نوقشت في ٢٠/١١/٢٠٢٥)

المشرف: الأستاذ الدكتور مجال حواسة



إعداد

محمد خالد الديباس

أولاً: تقييم الاتساق بين الإشكالية والمنهج المعتمد

تنطلق الأطروحة من إشكالية محورية تتساءل عن "تأثير" شبكات التواصل الاجتماعي — وتحديدًا الفيسبوك — على التحصيل الدراسي لدى الطلبة الجامعيين. إن استخدام مفردة "تأثير" في صياغة الإشكالية ينطوي على افتراض وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل (استخدام شبكات التواصل) والمتغير التابع (التحصيل الدراسي)، وهو ما يستوجب — من الناحية المنهجية — اعتماد تصميم بحثي قادر على الكشف عن هذه السببية، كالتصميم شبه التجريبي أو التصميم الارتباطي السببي المدعوم بتحليل الانحدار ونمذجة المعادلات البنائية. غير أن الباحث اختار المنهج الوصفي، وهو منهج يصلح لرصد الظواهر ووصف خصائصها وأنماطها، لكنه لا يتيح — بحكم طبيعته — إثبات علاقات سببية أو قياس حجم التأثير بصورة موثوقة. يتجلى هنا تناقض جوهري بين طموح الإشكالية البحثية ومحدودية التصميم المنهجي المعتمد، إذ إن النتائج المستخلصة من منهج وصفي لا يمكنها — بأي حال — أن ترقى إلى مستوى الادعاء بوجود "تأثير"، وإنما تقتصر على توصيف العلاقة الارتباطية دون البت في اتجاهها السببي..

ثانياً: نقد صياغة الفرضيات وقابليتها للاختبار

جاءت الفرضيات الثلاث التي بُنيت عليها الأطروحة بصيغة إثباتية تقريرية، حيث تفترض مسبقاً وجود أثر إيجابي لشبكات التواصل الاجتماعي على التحصيل الدراسي، دون أن يقدم الباحث فرضيات صفرية مقابلة يمكن اختبارها إحصائياً ورفضها أو قبولها وفق مستويات الدلالة المعتمدة. فالفرضية الأولى — التي تذهب إلى أن الطلبة يستخدمون الفيسبوك لأغراض أكاديمية — هي في جوهرها فرضية وصفية استكشافية وليست فرضية علائقية، ولا يمكن اختبارها بمعامل ارتباط بيرسون الذي يقيس العلاقة بين متغيرين كميين. كما يُلاحظ غياب تام للمتغيرات الوسيطة والمعدّلة التي يفترض أن يضبطها أي تصميم بحثي يسعى لدراسة التأثير، من قبيل: عدد ساعات الاستخدام اليومي، والمعدل التراكمي السابق، والتخصص الأكاديمي، والجنس، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي. إن إغفال هذه المتغيرات يجعل من الصعب عزل الأثر الحقيقي لشبكات التواصل عن العوامل المتداخلة الأخرى التي قد تفسر التباين في التحصيل الدراسي.

ثالثاً: تقييم إجراءات اختيار العينة ومدى تمثيلها

وصف الباحث عينته بأنها "عشوائية قصدية"، وهو توصيف يحمل تناقضاً مفاهيمياً صريحاً، إذ إن العشوائية تعني أن لكل فرد من أفراد مجتمع الدراسة احتمالاً متساوياً ومعروفاً في الاختيار، بينما القصدية تعني أن الباحث يختار أفراد العينة وفق معايير محددة سلفاً. ولم يوضح الباحث ما إذا كان قد اعتمد عينة طبقية عشوائية أو عينة متاحة، مما يفقد القارئ القدرة على تقييم تمثيلية العينة وإمكانية تعميم النتائج. وفيما يخص حجم العينة البالغ ٣١٥ طالباً من مجتمع قوامه ١٧٠٣ (أي ما نسبته ١٨,٥ % تقريباً)، فإن الباحث لم يقدم أي مبرر إحصائي لهذا الحجم، سواء من خلال معادلات تحديد حجم العينة المعروفة كمعادلة ستيفن ثومبسون أو جدول كريجسي ومورغان، أو من خلال تحليل القدرة الإحصائية (Power Analysis) الذي يضمن كفاية العينة للكشف عن حجم أثر معين بمستوى ثقة محدد. فضلاً عن ذلك، فإن اقتصار العينة على كليتي العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في جامعة واحدة يُضعف القدرة على تعميم النتائج على مجتمع الطلبة الجامعيين بشكل عام، لا سيما أن أنماط استخدام شبكات التواصل قد تختلف جوهرياً بحسب طبيعة التخصص الأكاديمي.

رابعاً: نقد أداة جمع البيانات ومصادقية القياس

اعتمد الباحث على أداة واحدة لجمع البيانات هي الاستبيان (استمارة قياس الاتجاه)، وأشار إلى أنه أجرى عليها اختبارات الصدق والثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ. إلا أن الاعتماد الحصري على التقرير الذاتي للطلاب يطرح إشكاليتين منهجيتين جوهريتين: الأولى هي التحيز الاجتماعي في الاستجابة حيث يميل المبحوثون إلى تقديم إجابات تتوافق مع ما هو مرغوب اجتماعياً بدلاً من وصف سلوكهم الفعلي؛ والثانية هي ضعف الصدق البيئي الناجم عن قياس التحصيل الدراسي بالتقدير الذاتي بدلاً من الاستناد إلى مؤشرات موضوعية كالمعدل التراكمي الفعلي المستقى من السجلات الأكاديمية الرسمية. كما أن الاعتماد على أداة وحيدة يتنافى مع مبدأ التثليث المنهجي الذي يُعد ركيزة أساسية في البحوث الاجتماعية لتعزيز مصداقية النتائج وموثوقيتها. وكان من الأنسب أن يدمج الباحث بين الاستبيان والمقابلات شبه المقننة، أو أن يستعين بتحليل محتوى صفحات الفيسبوك الخاصة بالطلاب، أو أن يقارن بيانات التقرير الذاتي بالسجلات الأكاديمية الفعلية.

خامساً: نقد الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون كأداة إحصائية رئيسية لاختبار فرضياته الثلاث، وسجل قيماً مرتفعة بلغت ٠,٨٦ و ٠,٨٢ عند مستوى دلالة ٠,٠١. وتستدعي هذه النتائج عدة ملاحظات نقدية: أولاً، إن قيم ارتباط بهذا الارتفاع غير مألوفة في البحوث الاجتماعية والإعلامية التي تتعامل مع ظواهر إنسانية معقدة ومتعددة المحددات، إذ نادراً ما تتجاوز معاملات الارتباط في مثل هذه الدراسات حاجز ٠,٥٠ إلى ٠,٦٠، مما يثير تساؤلات حول احتمال وجود تداخل مفاهيمي بين بنود الأداة أو قياسها لُبعد واحد بصياغات مختلفة. ثانياً، إن معامل الارتباط — حتى وإن كان مرتفعاً ودالاً إحصائياً — لا يثبت وجود علاقة سببية، وفق المسلّمة المنهجية المعروفة "الارتباط لا يعني السببية".

خامساً: نقد الأساليب الإحصائية المستخدمة

ثالثاً، كان من المفترض أن يلجأ الباحث إلى أساليب إحصائية أكثر تطوراً وملاءمة لأهداف دراسته، من قبيل: تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لتحديد الإسهام النسبي لكل متغير تنبؤي في التحصيل الدراسي، وتحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفروق بين المجموعات، ونمذجة المعادلات البنائية لفحص نموذج التأثير بشكل متكامل. كما أن الباحث لم يُشر إلى التحقق من شروط تطبيق اختبار بيرسون — كالتوزيع الاعتدالي للبيانات وخطية العلاقة وتجانس التباين — وهي شروط أساسية يستوجب التحقق منها قبل اعتماد هذا المعامل.

سادساً: تقييم شامل لمدى ارتباط المنهجية بالأهداف البحثية

خلاصة القول، يتضح من التحليل السابق وجود فجوة منهجية واضحة بين طموح الأهداف البحثية ومحدودية الأدوات والإجراءات المنهجية المعتمدة في هذه الأطروحة. فالأهداف تسعى إلى قياس "تأثير" وإثبات علاقات سببية، في حين أن المنهج الوصفي وأداة التقرير الذاتي ومعامل الارتباط البسيط لا تتيح مجتمعة تحقيق هذا الطموح بصرامة علمية كافية. إن ما يمكن أن تؤكد هذه الأطروحة — في أفضل الأحوال — هو وجود علاقة ارتباطية موجبة بين استخدام الفيسبوك والتحصيل الدراسي كما يدركه الطلاب ذاتياً، وليس وجود تأثير سببي فعلي مقاس بمؤشرات موضوعية. ولكي تحقق الأطروحة أهدافها بالصورة المعلن عنها، كان يجب أن تتبنى تصميماً شبه تجريبي أو ارتباطياً تنبؤياً مع أدوات قياس متعددة ومتنوعة وأساليب إحصائية متقدمة قادرة على ضبط المتغيرات الدخيلة وعزل الأثر الحقيقي لشبكات التواصل الاجتماعي.

سادساً: تقييم شامل لمدى ارتباط المنهجية بالأهداف البحثية

وعلى الرغم من هذه الملاحظات النقدية، فإنه لا يمكن إنكار أن الأطروحة تتناول موضوعاً راهناً وذا أهمية في حقل دراسات الإعلام الرقمي، وأن الإطار النظري المعتمد (نظرية الاستخدامات والإشباعات ونظرية التفاعلية الرمزية) يمثل اختياراً ملائماً لتأطير الظاهرة المدروسة. كما أن حجم العينة — رغم غياب المبرر الإحصائي — يبقى مقبولاً من حيث العدد المطلق. لكن هذه النقاط الإيجابية لا تعوض الثغرات المنهجية والإحصائية التي تحد من القيمة الاستدلالية للنتائج وتُضعف قدرة الباحث على تقديم إجابات حاسمة عن إشكاليته البحثية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

